جامعة المجاهد عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

السنة الجامعية: 2025-2026 السداسي 2

اسم المادة: محاسبة الشركات المعمقة 2

الدرس 1: المفاهيم الأساسية لمجمعات الشركات

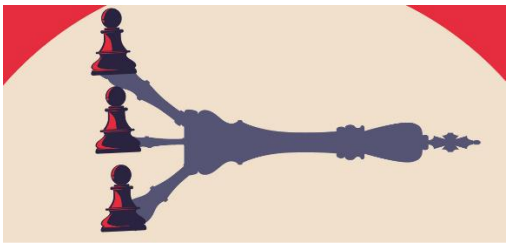

الأساتذة المسؤولين			
الاسم واللقب	الرتبة	الكلية	البريد الإلكتروني
ضافري ريمة	MCB	العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	dafri.r@centre-univ-mila.dz

الطلبة المعنيين			
الكلية	القسم	السنة	التخصص
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	العلوم المالية والمحاسبة	ماستر 1	محاسبة ومالية

أهداف الدرس

- في نهاية الدرس سيكون الطالب متمكنا من المفاهيم الأساسية لمجمعات الشركات.

1- مفهوم المجمع (مجمع الشركات) Corporate Group

مجمع الشركات هو وحدة اقتصادية تتكون من عدة شركات مستقلة قانونيًا، تخضع لقيادة واحدة بسبب وجود علاقة مراقبة (سيطرة Control): الاستقلال القانوني ≠ الاستقلال الاقتصادي.

1.1. المفهوم الاقتصادي لمجمع الشركات

"المجمع هو الكيان المكون من الشركات المرتبطة مالياً واقتصادياً، التي تعتمد على شركة أم تضمن لها الإدارة والرقابة".

"المجمع هي مجموعة من الشركات، كل منها لها شخصيتها القانونية، ولكنها مرتبطة بمصالح مشتركة، حيث تحتفظ إحدى هذه الشركات، المعروفة بشركة الأم، بالسيطرة على الشركات الأخرى قانونيًا وواقعيًا، وتمارس عليها الرقابة، مما يضمن الوحدة في اتخاذ القرارات".

2.1. المفهوم القانوني لمجمع الشركات

من منظور قانوني، يتكون مجمع الشركات من شركتين أو أكثر لكل منها شخصية معنوية مستقلة، تمارس إحداها (الشركة الأم) السيطرةControl على الأخرى.

حسب المادة 138 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة الجزائري: "يقصد بمجمع الشركات، كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى إحداها "الشركة الأم" والتي تحكم الشركات الأخرى المسماة "الشركات الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر % 90 أو أكثر من رأس المال الاجتماعي بحيث يجب ألا يمتلك رأس المال الاجتماعي للشركة الأم كليا أو جزئيا بطريقة مباشرة بنسبة % 90 أو أكثر من قبل شركة أخرى يمكنها أن تأخذ طابع الشركة الأم".

3.1 المفهوم المحاسبي لمجمع الشركات

حسب معيار المحاسبة الدولي IFRS 10، فإن المجمع يتكون من الشركة الأم وجميع الشركات التابعة، وتتحقق السيطرة Control عند توفر :سلطة على الشركة التابعة، تعرض لمنافع متغيرة، والقدرة على التأثير في تلك المنافع.

مما سبق:

- ✓ المجمع Group: يتكون من الشركة الأم والفروع التابعة لها؛
- ✓ الشركة الأم Parent Company: هي الشركة التي ترأسها المجموعة وتمارس سلطة الإدارة والرقابة (السيطرة) على شركات المجموعة؛
- ✓ الفرع Subsidiary: هي كل مؤسسة تراقب بطريقة **حصرية** من طرف شركة أخرى.

2- الهيكلة المالية لمجمعات الشركات

نقصد بالهيكلة المالية لمجمع الشركات العلاقات المالية بين شركات المجموعة (المساهمات)، ويمكن أن نجد أربع حالات كما يلي:

1.2 المساهمة المباشرة Direct Shareholding: تمتلك الشركة A أسهما في الشركة B:

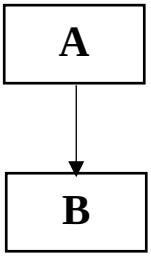

2.2 المساهمة غير المباشرة Undirect Shareholding: تمتلك الشركة A أسهما في الشركة B التي تمتلك بدورها أسهما في الشركة C، فبالنسبة للشركة A، فإنها تساهم بشكل غير مباشر في الشركة C.

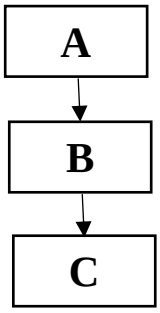

3.2 المساهمة المتبادلة Cross Shareholding: تمتلك الشركة A أسهما في الشركة B التي تمتلك بدورها أسهما في الشركة A.

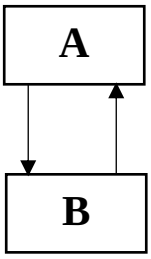

4.2 المساهمة الدائرية Circular Shareholding: تمتلك الشركة A أسهما في الشركة B التي تمتلك أسهما في الشركة C التي تمتلك بدورها أسهما في الشركة A.

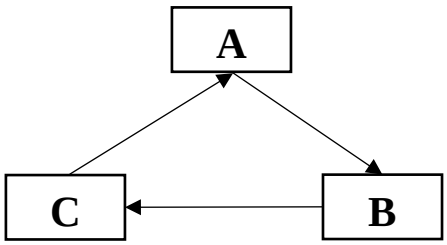

3- الجوانب الاقتصادية لمجمعات الشركات

1.3 طبيعة المجمع من الناحية الاقتصادية

من المنظور الاقتصادي، يمثل مجمع الشركات **تنظيمًا لإعادة توزيع السلطة والموارد داخل وحدة اقتصادية واحدة**، رغم تعدد الكيانات القانونية، ويقوم المجمع على شبكة من العلاقات تتدرج من حيث القوة، ويمكن تصنيفها إلى:

- **علاقة سيطرة كاملة Full Control:** كما في الشركات التابعة (الفروع)
- **علاقة نفوذ مؤثر أو تأثير هام (Signifiant Influence)** :كما في الشركات الزميلة.
- **علاقات تعاقدية** :مثل اتفاقيات التعاون أو التحالفات الاستراتيجية،
- **علاقات سوقية بسيطة** :مثل المساهمات المالية غير المؤثرة.

2.3 مركز القرار ووحدة القيادة

يتميز المجمع بوجود **مركز قرار موحد** (Decision Center)، حيث تمارس الشركة الأم سلطة توجيه الموارد وتحديد الاستراتيجية العامة، ويتمثل الهدف الاقتصادي للمجمع في تعظيم القيمة الإجمالية للمجموعة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتنسيق الأنشطة.

3.3 المبررات الاقتصادية لقيام المجمعات

أ) وفورات الحجم (Economies of Scale): والتي تحقق مزايا تخفيض التكاليف الثابتة، وتحسين شروط الشراء، وتقليل التكاليف الإدارية.

ب) وفورات النطاق (Economies of Scope) : من خلال تنويع المنتجات، واستغلال الموارد المشتركة.

ج) التنويع وتقليل المخاطر: تنويع الأنشطة يقلل من تقلب الأرباح المرتبطة بقطاع واحد.

د) القوة التفاوضية: الحجم الكبير يعزز الموقع التنافسي في السوق.

هـ) سهولة التمويل: قدرة أكبر على الحصول على قروض بشروط أفضل وجذب المستثمرين.

4.3 التحديات الاقتصادية المجمعات

- المشكلات الإدارية: نظرًا لحجمها الكبير وتنوع أنشطتها، قد تواجه مجمعات الشركات تحديات في الإدارة الفعالة والتنسيق بين مختلف الشركات التابعة لها، وقد يؤدي هذا إلى مشاكل في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاستراتيجيات بشكل موحد.
- المخاطر القانونية: تعمل مجمعات الشركات عادةً في العديد من البلدان، وبالتالي تخضع لقوانين وأنظمة مختلفة في كل دولة.، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مشكلات قانونية وتنظيمية تواجهها الشركات القابضة وفروعها.
- الاحتكار والمنافسة غير العادلة: في بعض الحالات، قد تستغل مجمعات الشركات قوتها التفاوضية الكبيرة وحجمها الضخم لممارسات احتكارية تقيد المنافسة العادلة في الأسواق، مثل فرض أسعار عالية على العملاء أو عرقلة دخول منافسين جدد.

5- مجمعات الشركات في القانون الجزائري

ورد ذكر الأحكام المتعلقة بالمجمعات في القانون التجاري الجزائري كما يلي:

- المادة 729 من القانون التجاري: إذا كان لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى، تعد الثانية تابعة للأولى... تعتبر الشركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء رأس المال الذي تمتلكه هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها.
- المادة 730: لا يمكن لشركة المساهمة أن تمتلك أسهما في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تمتلك مباشرة جزءًا من رأسمالها يزيد عن 10%.
- المادة 732 مكرر 1: عندما تأخذ شركة، خلال سنة مالية، مساهمة في شركة يوجد مركزها بالجزائر، أو تحصلت على أكثر من نصف رأسمال هذه الجزائر، يذكر ذلك في التقرير الذي يقدم للشركاء والمتعلق بالعمليات التي تم إجراؤها خلال السنة المالية، وعند الاقتضاء في تقرير محافظي الحسابات.
- يشير مجلس الإدارة مجلس المديرين أو المسير في تقريره إلى نشاط الشركات التابعة حسب مجال النشاط كما يظهر النتائج المحصل عليها.
- المادة 732 مكرر 2: يقوم محافظا حسابات (اثنين) على الأقل بمراقبة حسابات الشركة القابضة[1].
- المادة 732 مكرر 4: يقصد بالحسابات المدعمة، تقديم الوضعية المالية ونتائج المجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة، وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.

يتضح من خلال قراءة المواد 729 إلى 732 مكرر من القانون التجاري الجزائري أن المشرّع تبنى مقاربة تقوم أساسًا على **معيار الملكية الرأسمالية** لتحديد علاقة التبعية داخل المجمع، فالمادة 729 تربط صفة "الشركة التابعة" بامتلاك أكثر من 50% من رأس المال، وهو معيار كمي واضح يسهل إثباته قانونيًا، غير أن هذا المعيار يختلف عن المفهوم المحاسبي الذي يرتكز على مفهوم "السيطرة" وليس فقط نسبة الملكية، مما يعكس أن المقاربة القانونية الجزائرية تميل إلى الشكل القانوني أكثر من الجوهر الاقتصادي، كما أن المادة 730 التي تمنع التملك المتبادل بنسبة تتجاوز 10% تهدف إلى تجنب حالات السيطرة الدائرية أو التلاعب برأس المال، وهو إجراء يهدف إلى حماية شفافية الهيكل المالي ومنع تضخيم الأصول أو التأثير المصطنع على حقوق التصويت.

أما المواد 732 مكرر (1، 2، 4) فتعكس تطورًا في إدراك المشرّع لفكرة "الوحدة الاقتصادية"، حيث تم إلزام الشركات القابضة بإعداد حسابات مدعمة (موحدة) تُظهر الوضعية المالية ونتائج المجمع كما لو كان كيانًا واحدًا. وهذا يكرّس الانتقال من منطق التعدد القانوني إلى منطق الوحدة الاقتصادية، وهو نفس المنطق الذي يقوم عليه التجميع المحاسبي في المعايير الدولية.

[1] الشركة القابضة هي الشركة التي تمتلك الأسهم المتداولة لشركاتٍ أخرى، وغالبا ما يشير المصطلح بشكل أساسي إلى الشركة التي لا تُنتج السلع أو الخدمات بنفسها، وإنما الغرض منها فقط تملّك أسهم الشركات الأخرى.

وبالتالي يمكن القول إن التنظيم الجزائري لمجمعات الشركات يجمع بين: منطق قانوني قائم على نسبة الملكية ومنطق اقتصادي-محاسبي قائم على وحدة القرار والوحدة المالية، مع آليات رقابية معززة (محافظا حسابات على الأقل) لضمان مصداقية الحسابات المدعمة.

6- الجانب الجبائي لمجمعات الشركات

فيما يخص مجمعات الشركات، فقد نص التشريع الجبائي الجزائري نص على ما يلي:

- يجب أن تكون العلاقات بين الشركات الأعضاء في المجمع، في المفهوم الجبائي، مسيرة وفقًا لأحكام القانون التجاري.
- يتم الإقصاء التلقائي من محيط مجمع الشركات، في المفهوم الجبائي، لكل شركة تتوقف عن استيفاء الشروط المبنية في هذا القانون.
- يمكن لمجمعات الشركات أن تختار الخضوع لنظام الميزانية الموحدة باستثناء الشركات البترولية.
- يقصد بالميزانية الموحدة، جمع مجموع حسابات الميزانية، ويتم الاختيار من طرف الشركة الأم ويتم قبوله من طرف مجموع الشركات الأعضاء، وهو غير قابل للتراجع عنه لمدة أربع (4) سنوات.
- في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة من طرف شركات أعضاء في المجمع، يخضع الربح المتأتي من هذا التوحيد بعنوان كل معدل، تبعا لحصة رقم الأعمال المصرح به لكل صنف من النشاط.

أما بخصوص **الامتيازات الجبائية** التي تحظى بها مجمعات الشركات في القانون الجبائي الجزائري فتشمل:

- الاستفادة من نظام توحيد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات IBS؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على العمليات داخل المجمع (بين الشركات الداخلة في المجمع)؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل الخاصة بتحويل الذمم بين شركات المجموعة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS على فوائض القيم للاستثمارات المتنازل عنها بين الشركات الأعضاء.

من جهة أخرى، أصدر المجلس الوطني للمحاسبة CNC في 14 أوت 2016م مذكرة خاصة بطريقة المعالجة المحاسبية للشريبة على أرباح الشركات المجمّعة، وشرحت الوثيقة المذكورة كيف تكون المعالجة من خلال توضيح التسجيل المحاسبي في كل شركة من شركات المجمع، كما تم اقتراح أرقام حسابات للاستخدام قصد توحيد الممارسة.

ملاحظة

في القانون الجبائي الجزائري، نظام القوائم المالية المجمعة يبقى **اختياريا** بطلب من الشركة الأم وبقبول الشركات الأعضاء، كما لا يمكن العدول عن الاختيار لمدة لا تقل عن 4 سنوات.

6- مفهوم التجميع المحاسبي (توحيد الحسابات) Accounting Consolidation

يشير التوحيد المحاسبي (Accounting Consolidation) إلى عملية إعداد قوائم مالية موحدة تُظهر المركز المالي ونتائج أعمال مجموعة من الشركات كما لو كانت كيانًا اقتصاديًا واحدًا، ورغم استقلال كل شركة قانونيًا، فإن التجميع يعكس الوحدة الاقتصادية والمالية للمجمع.

وتعد القوائم المالية الموحدة أحد أهم أنواع القوائم المالية، وهي تقارير مالية مجتمعة تشمل الشركة الأم وجميع الشركات التابعة لها، حيث تُعد هذه القوائم منبراً يوضح الوضع المالي للشركة الأم ومجموعتها، مما يمنح المستثمرين والمنظمين والعملاء رؤية شاملة ومجمعة لأداء الشركة ككيان واحد، بدلاً من النظر إلى كل شركة على حدة، وفيما يلي بعض أشهر تعاريف القوائم المالية الموحدة:

والقوائم المالية الموحدة بمثابة عن تقرير شامل عن النتائج المالية لمجموعة من الكيانات المالية المستقلة قانونياً مع احتفاظ هذه الشركات على استقلاليتها في تقديم قوائم مالية خاصة بها وإدارة أعمالها بشكل مستقل، وتُعد القوائم المالية الموحدة أداة قيمة لتقييم الأداء الشامل للمجموعة ككل.

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، فقد أورد المواد التالية فيما يخص القوائم المالية الموحدة (الكشوف المالية المدمجة):

- المادة 31 (قانون 11/07): يلتزم الكيان المهيمن بإعداد ونشر الكشوفات المالية المدمجة.
- المادة 32: الهدف من الدمج هو عرض الوضعية المالية ونتائج المجموعة ككيان وحيد.
- المادة 33: مسؤولية إعداد الحسابات المدمجة تقع على عاتق أجهزة الكيان المهيمن.
- الحسابات المركبة (المواد 34 و35): تميّز المشرع الجزائري بين الحسابات المدمجة عند وجود روابط مساهمة وهيمنة رأسمالية، والحسابات المركبة عند وجود وحدة قرار دون روابط رأسمالية مباشرة، وهذا تطور مهم لأنه يعترف بالوحدة الاقتصادية حتى في غياب ملكية رأسمالية.

يتضح من خلال مواد القانون 11/07 أن المشرّع الجزائري تبنّى مبدأ الوحدة الاقتصادية كأساس للتجميع، حيث اعتبر أن وجود كيان مهيمن يشرف على كيانات أخرى يفرض إعداد كشوفات مالية مدمجة تعكس الواقع الاقتصادي للمجموعة، غير أن التنظيم يميز بين حالتين: الأولى وجود روابط رأسمالية تؤدي إلى حسابات مدمجة، والثانية وجود وحدة قرار دون مساهمة رأسمالية مباشرة، مما يستوجب إعداد حسابات مركبة، هذا التمييز يعكس إدراكًا متقدمًا لفكرة أن السيطرة قد لا تكون دائمًا قائمة على الملكية، بل يمكن أن تستند إلى سلطة القرار. وهو ما يقترب من المنطق الذي تبنته المعايير الدولية (IFRS 10) التي تجعل معيار السيطرة هو الأساس في التجميع، وليس فقط نسبة الملكية، وبالتالي فإن التجميع المحاسبي في القانون الجزائري يجسد انتقالًا من منطق الشكل القانوني إلى منطق الجوهر الاقتصادي، مع الإبقاء على الإطار الرقابي لضمان مصداقية المعلومات المالية المنشورة.